دراسات الهدف ①

نظرة تاريخية واستراتيجية واقتصادية على :

الاستعمار والرجعية في الخليج العربي الحديث

تقدم « الهدف » هذه الدراسة التفصيلية عن الخليج العربي باعتبار ان الاحداث تتطور نحو جعل تلك المنطقة احدى الحلقات الاساسية في المواجهة بين الهجمة الامبريالية وبين حركة التحرر الوطني العربية ، خصوصا وان قدوم المحافظين الى الحكم في لندن ، ورسوخ الستراتيجية الامريكية البريطانية المشتركة لشرق قناة السويس ، وتوطيد عملية النهب الجارية للنفط العربي هناك ، و « الاصلاحات » المزيفة التي اخذ الامبرياليون يدخلونها على بعض المؤسسات التي اهتزت واستهلكت في الخليج ، كل ذلك ، يجعل من الضروري القاء نظرة علمية على الاوضاع هناك .

في هذه الحلقة من الدراسة المطولة التي ستنشرها الهدف ، نظرة تاريخية ، ونظرة استراتيجية على منطقة الخليج .

« الهدف »

نظرة تاريخية

حتى بداية القرن السادس عشر مارس العرب احتكارا فعليا للتجارة والملاحة في الخليج العربي : انمة مسقط ، مشايخ البحرين ، الوهابيون كانوا يسيطرون على شواطىء الخليج ومياهه .

وفي بداية القرن السادس عشر بدا الزحف الاستعماري الاوروبي نحو العالم الثالث ، واتخذ في اول قترته شكلا تجاريا : ففي عام ١٥٠٧ جاء البرتغاليون ليتمركزوا في هذه المنطقة وكانوا يسمون وراء ثروة جزيرة « ارموز » ولاية جزء البحرين ومنتوجات ايران وما بين النهرين . وبعد هجمتهم الاولى على « ارموز » واصل الملاحون البرتغاليون تقدمهم في الخليج واحتلوا جزر البحرين وبهذا كان القائد العسكري «البوكركي» قد حقق اماني ملك البرتغال فكتب له قائلا : « بعد ان اصبحت « ارموز » والبحرين في حوزتنا فاننا نسيطر على الخليج العربي باكمله » ودامت السيطرة البرتغالية حوالي قرن مارست البرتغال خلاله سيطرتها على طرق الملاحة والنقل ما بين الهند والشرق الاوسط واستولت على حصة الاسد بالنسبة للتيار التجاري الذي كان يربط وسط آسيا الى اوروبا ، ناقلا المنتوجات النفيسة من عطور ومجوهرات وافمشة حريرية والبهارات من جهة ، واول منتوجات الغرب الصناعية كالنسيج والاسلحة من جهة اخرى .

وفي بداية القرن السابع عشر تضاءل النفوذ البرتغالي عندما اصبحت البرتغال جزءا من الامبراطورية الاسبانية ، وفي سنة ١٦٢٢ تحالف البريطانيون مع الفرس وطردوا البرتغاليين نهائيا من الخليج .

اما بالنسبة للهولنديين فان نفوذهم في الخليج قد ارتدى طابعا تجاريا اكثر منه عسكريا . فقد ظهرت « شركة الهند الشرقية » الهولندية في الخليج في سنة ١٦٢٣ في الوقت الذي كان البرتغاليون يطردون من المنطقة ..

في القرن الثامن عشر تضاءلت اشغال الهولنديين بشكل ملموس بعد ان ضعفت بلادهم سياسيا على اثر النزاعات الاوروبية وقيام الثورة الفرنسية ، وفذلك كان البريطانيون يسيطرون على الهند ويمارسون نشاطا تجاريا هائلا ، فقد حلوا تدريجيا محل الهولنديين . وكان عملاء « شركة الهند الشرقية البريطانية » قد دخلوا الخليج منذ بداية القرن السابع عشر ، وكان الخليج العربي الذي يربط ما بين لندن رأس الامبراطورية ، والهند قلبها ، له اهمية بالغة بالنسبة لبريطانيا ـ وبقيت نشاطات عملاء « شركة الهند الشرقية » محصورة في المجال التجاري حتى عام ١٧٩٨ . ففي هذه السنة تعكنوا من عقد اتفاقية صداقة مع امام مسقط، موجهة بشكل صريح ضد فرنسا النابليونية . وفعلا لقد عقد البريطانيون هذا الاتفاق اول حلقة من سلسلة من النشاطات السياسية التي ستضع في نهاية المطاف مجمل امارات الخليج تحت النفوذ البريطاني .

وفي الفترة ما بين ١٨١٩ و ١٨٢٣ استطاع البريطانيون ان يقصوا على نشاطات القراصنة في الخليج وان يخلقوا نوعا من الاستقرار النسبي . وبالفعل كانت القرصنة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر سبيل العيش الوحيد بالنسبة لقبائل الشاطىء الغربي للخليج. وكان القراصنة ينهبون جميع السفن التي يصادفونها في الخليج ويقومون بغزوات متتالية على الشواطىء المجاورة . وكثيرا ما كانوا يتعرضون للسفن البريطانية بتعريض من الامراء الوهابيين الذين كانوا يريدون مد نفوذهم من نجد الى الخليج ، وبخشون في نفس الوقت خطر النفوذ البريطاني المتصاعد .

وقد شجعوا وساندوا قبيلة القواسم الكبيرة التي اصبحت تشكل خطرا جديا بالنسبة لسفن « شركة الهند الشرقية » . وفي سنة ١٨٠٩ كان القواسم يملكون اسطولا بقسم ٦٣ سفينة كبيرة تحمل البعض منها ٣٠٠ مقاتل وبعض المدافع ، و ٨١٠ سفينة صغيرة وقد بلغ العدد الاجمالي للقراصنة ١٩٠٠٠ !

وامام هذا الخطر الذي كان يهدد مجمل حركتهم التجارية ، امر البريطانيون اسطولهم في بومباي بالقيام بحملات تاديبية ضد قراصنة الخليج . وتتالت الحملات في سنة ١٨٠٦ و ١٨٠٩ و ١٨١٩ وادت الحملة الاخيرة الى احتلال راس الخيمة التي كانت مركز تجمع قبائل القراصنة والى تدمير الاغلبية الساحقة من سفنهم . وارغم حاكم بومباي مشايخ الخليج على عقد اتفاقية سلام في سنة ١٨٢٠ . وكان هدفها الاساسي القضاء على القرصنة وتامين حرية التجارة ووضع الاسس الاولية للنفوذ البريطاني في الخليج .

وبقيت القبائل تتحارب فيما بينها من عام ١٨٢٠ الى١٨٤٣ وخاصة في موسم صيد اللؤلؤ . وفي عام ١٨٤٣ اقنع البريطانيون مشايخ شاطىء عمان بتوقيع اتفاقية هدنة فيما بينهم ، وقد مددت الاتفاقية الى اجل غير مسمى .

وبعد الانتصار العسكري بدات الدبلوماسية البريطانية التوسعية تلعب دورها في الخليج وقد ادت الى تدخل متزايد في شؤون الامارات الداخلية. وكان هذا التدخل يسعى الى هدفين :

الاول هو الابقاء على الامر الواقع وترسيخ البنى التقليدية الاقطاعية القبلية وتقوية « الاويفارشيه » الحاكمة .

والثاني دفع الامارات الصغيرة للقبول بالحماية البريطانية. وقد ادت هذه الضغوطات والمناورات الى عقد اتفاقيتين مع الشيخ عيسى امير البحرين : الاولى في عام ١٨٨٠ والثانية في عام ١٨٩٢ . وقد التزم الشيخ عيسى بموجب هاتين الاتفاقيتين بالبنود التالية :

— ان لا يعقد اي اتفاقية مع حكومات اجنبية دون موافقة بريطانيا !

— ان لا ياذن لاي حكومة بفتح متاجر او ارسال ممثلين دبلوماسيين دون موافقة بريطانيا .

— ان لا يبيع او يعطي اي جزء من امارته لغير الحكومة البريطانية .

وقد وقع امراء الكويت في ١٨٩٩ ، وقطر في ١٩١٦ ، على اتفاقيات مماثلة .

وعلى اساس هذه الاتفاقية مارست بريطانيا سلطة فعلية على شؤون الامارات الداخلية والخارجية . وكانت جميع القرارات الهامة تؤخذ بموافقة المفوض السياسي لبريطانيا في الخليج والذي كان مقره في البحرين .

وكانت السيطرة البريطانية على هذه المنطقة تتميز بظاهرة ذات دلالة واضحة . فمنذ بداية القرن العشرين احتفظت بريطانيا بحق القرار النهائي فيما يتعلق باستثمار الموارد الطبيعية لامارات الخليج . فقد تعهد مثلا شيخ البحرين برسالتين الاولى بتاريخ ١٩١١ والثانية بتاريخ ١٩١٤ بان لا يستثمر بنفسه حقول النفط وان لا يقبل اي طلب امتياز من اي طرف جاء دون استشارة المفوض السياسي البريطاني والحصول على موافقته .

والتزم كل من شيخ الكويت في عام ١٩١٣ ، وشيخ قطر في ١٩١٦ ، باعطاء نفس الحقوق الاحتكارية لبريطانيا .

ورغم هذه النجاحات ، كان النفوذ البريطاني مهددا في هذه الفترة من قبل الشاطات الالمانية والروسية التي حاولت حتى عام ١٩١٨ ان تنازع بريطانيا سيطرتها على الخليج . فكانت المانيا التي اصبحت في نهاية القرن التاسع عشر دولة عظمى تحاول توسيع امتدادها الاستعماري نحو الشرق ، بدفع من تقدمها وحاجاتها الاقتصادية والصناعية . وجاء مشروع السكة الحديدية ما بين برلين وبغداد والذي كان سيمته الى الخليج العربي ، كحجر الزاوية في هذه السياسة التوسعية . واستطاعت الدبلوماسية البريطانية ان تؤخر تحقيق هذا المشروع الجبار حتى انفجار الحرب العالمية الاولى ، وقد ادت هزيمة المانيا في هذه الحرب الى القضاء التام على مشاريعها في الخليج .

وكانت روسيا القيصرية تحاول هي ايضا ان تبني محطات استخراج الفحم في جنوب روسيا وسكة حديدية يمكن ان تمتد الى الخليج . وقد وقفت الثورة البولشفية ، في عام ١٩١٧ ، عبر امتداد النفوذ القيصري الى الخليج عبر ايران . وبعد زوال خطر هذين المنافسين حققت بريطانيا مؤقتا هدفها : جعل الخليج العربي « بحيرة » بريطانيا .

ورغم ان الاميركيين كانوا قد عقدوا اتفاقية صداقة وتجارة مع مسقط في ١٨٣٥ فان دخولهم الفعلي الى منطقة الخليج بدأ مع اوائل القرن العشرين حيث بدأوا يهددون الاحتكار الاقتصادي والسياسي البريطاني في المنطقة .

فمنذ اكتشاف النفط في ايران في سنة ١٩٠٨ ابدت الشركات الامريكية اهتماما متزايدا بالخليج . ومن اجل كسر الاحتكار البريطاني طالب الاميركيون بتطبيق سياسة الباب المفتوح ، وزعموا انه من جراء تموين الحلفاء بالنفط الامريكي خلال الحرب العالمية الاولى ، حصل انخفاض هام في احتياطي حقول النفط الامريكية لدرجة انه اذا لم تحصل الولايات المتحدة على موارد حقول اجنبية لتغطية حاجاتها من النفط فقد تصبح خلال ٢٥ عاما تحت رحمة دول اجنبية !

وتشهد سنة ١٩٢٢ اول محاولة امريكية للحصول على امتياز في الخليج . في سنة ١٩٢٥ كان شيخ البحرين قد اعطى امتيازا نفطيا لشركة بريطانية « ايسترن اند جنرال سندكيت » عبر ممثلها في الخليج الماجور « فرانك هولمس » . واضطرت الشركة بعد فترة ولاسباب مالية لان تبيع امتيازها لشركة امريكية : « شركة ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا » . فاحتجت السلطات البريطانية زاعمة ان شيخ البحرين المرتبط مع بريطانيا بمعاهدة لا يستطيع منح شركة اجنبية امتياز على اراضيه . وطبعا لم ترض حكومة الولايات المتحدة بهذا التدخل المفاد لقوانين الاقتصاد الحر وبدات تتباحث مع السلطات الانكليزية لحل هذا النزاع ، وبعد عام ونصف من المباحثات مع (الكولونيال اوفيس) عقدت «الايسترن اند جنرال سندكيت» في ١٢ حزيران ١٩٣٠ اتفاقا مع شيخ البحرين وينص الاتفاق على ان تحول الشركة البريطانية قانونيا حقوقها على نفط البحرين الى شركة نفط البحرين « بابكو » وهي فرع كندي « الستاندرد اويل » .

وهكذا انتهى الصراع الانكلو ـ امريكي بحفظ بريطانيا نفوذها على شيخ البحرين وبحاول في نفس الوقت اضعاف المواقع الامريكية . وفعلا ينص الاتفاق على البنود التالية :

١ ـ يجب ان تبقى شركة نفط البحرين شركة بريطانية .

٢ ـ يجب ان يكون احد المدراء بريطانيا .

٣ ـ ان اي اتصال يجري مع شيخ البحرين يجب ان يحدث عبر ممثل الشركة بموافقة الممثل البريطاني .

٤ ـ يتم اختيار موظفي وعمال الشركة بقدر الامكان ما بين المواطنين البريطانيين واهالي البحرين .

الا انه رغم الصلابة البريطانية في الدفاع عن مصالحها في هذه المنطقة ، فان استثمار نفط البحرين من قبل الاميركيين كان يشكل دون شك تحديا خطيرا للمطامع البريطانية .

وكانت الضربة الثانية للاحتكار البريطاني في الكويت : ففي عام ١٩٢٠ حصل نفس المأجور « هولمس » على امتياز نفطي من شيخ الكويت لصالح نفس الشركة البريطانية « ايسترن اند جنرال سندكيت » وبعد فترة ، عرضت هذه الشركة على شركة « غولف اويل » الاميركية ان تشتري حقوقها النفطية في الكويت ، ووافقت « الغولف » على العرض مما ادى الى ازمة حادة لازمة العشرين .

وبعد سلسلة من المباحثات الصعبة ما بين وزارتي الخارجية الانكليزية والاميركية تم الاتفاق على صيغة تؤمن اشتراك الطرفين ، وهكذا ولدت شركة نفط الكويت في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٤ وتقاسمت اسهمها الشركات الاميركية والانكليزية .

وفي قطر ايضا كادت محاولات « ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا » ان تنجح لكن الاتفاق عبر شركة « انكلو ايرانين » استطاعوا ان يفشلوا جهودها بسبب طابع قطر كمحمية بريطانية .

ـ وفي العربية السعودية ، او بالاحرى في الشاطىء السعودي للخليج ، احرز الاميركيون نصرا تاما على منافسيهم البريطانيين : وبالفعل استطاع ابن سعود خلافا لمشايخ الخليج ، ان يحافظ على استقلاله بالنسبة لبريطانيا ، وذلك بمعاهدة ١٩١٥ التي تعهد فيها الا يعطي امتياز نفطي في اراضيه لدولة غير بريطانيا . لكن اسبابا سياسية عديدة دفعت ابن سعود الى تفضيل الاميركيين ، ومنها كون بريطانيا تساند امداده الدودين ملوك العراق والاردن من الهاشميين ، ففي سنة ١٩٣٤ منح ابن سعود امتيازا للفرع من شركة « ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا » .

وفي سنة ١٩٣٦ تشاركت « الستاندارد » مع « التكساس كومباني » وانخذنا اسم « ارابيان امريكان اويل كومباني » ـ (أرمكو) .

وفي شباط ١٩٥٢ اجتمعت « ستاندارد اويل » و « سوكوني فاكوم » تحت اسم « تبر ايست دفلوبمنت كربوريشن » التي دخلت في الـ « اي. بي. سي » حيث تم اعادة توزيع الرساميل بصورة تعطي الشركة الاميركية الجديدة ٢٤٧٥٪ من الاسهم .

ومنذ ١٩٤٨ تملك شركتان اميركيتان امتياز التنقيب على النفط في المنطقة المحايدة الكويتية ـ السعودية : فقد نالت شركة « امريكان انديندنت اويل » الحصة الكويتية ونالت شركة « جتي اويل » الحصة السعودية . ولكي تكتمل الصورة يجب ان نذكر ان تاميم النفط الايراني في عام ١٩٥٢ ثم الانقلاب الذي اعدته الـ « سي. اي. اى » ـ وكالة الاستخبارات الاميركية ـ قد ارغم شركة « انكلو ايرانين » القديمة على الزوال لصالح « كنسرسيوم » جديد حيث نال الاميركيون حصة تصل الى ٤٠٪ من الاسهم !

ولكن على المستوى السياسي لم تحاول الشركات الاميركية مهما بلغت قوتها ان تتدخل في السياسة الداخلية لامارات الخليج . وقد فضل الاميركيون ان يتركوا مسؤولية الامن والمحافظة على المصالح المشتركة ، للقوات البريطانية والعملاء البريطانيين الذين كانوا ادرى منهم في شؤون المشايخ والقبائل .

ولكن منذ ان تفاقمت الازمة الاقتصادية في بريطانيا في بداية الستينات وبعد ان اصبح الجنيه الاسترليني مهددا بشكل مستمر ، اراد البريطانيون اعادة تقييم نفقاتهم العسكرية على ضوء امكانياتهم الاقتصادية . فبداوا يطالبون بالمشاركة في المسؤوليات العسكرية وفي حماية هذه المنطقة من « الاخطار الشيوعية » .

وفي السنوات الاخيرة بدات المباحثات بين الطرفين لتحديد استراتيجية شرق السويس الجديدة .

الناحية الستراتيجية

حاولت جميع الدول العظمى منذ عدة قرون ان تضع الخليج العربي تحت سيطرتها ، وبسبب موقعه الوسيط بين الشرق والغرب والذي يجعل منه ملتقى للمبادلات الدولية على طريق الهند التجارية اندفع البرتغاليون والهولنديون والفرنسيون والانكليز يحاولون ، كل بدوره ان يبسطوا نفوذهم على مياه الخليج.

وبعد ان سيطرت على الهند سيطرة تامة بدلت بريطانيا جهدا مستمرا طوال القرن التاسع عشر من اجل القضاء على جميع المنافسين ، بقية تامين مواصلاتها عبر طريق الهند . وكانت دائما مسالة الخليج مسالة حيوية بالنسبة لبريطانيا .

ولقد ذهب لورد « كرزون » نائب ملك الهند الى حد اعتبار خاتما لبلده كل وزير بريطاني يقبل بتشييد محطة في الخليج من قبل اية دولة اجنبية .

وفي ٥ ايار ١٩٠٣ صرح اللورد «اندسداون» بصفته وزيرا للخارجية امام مجلس اللوردات بما يلي : « اننا نعتبر ان اقامة قاعدة بحرية او ميناء محصن في الخليج العربي من قبل دولة اجنبية بشكل خطرا كبيرا جدا على المصالح البريطانية ، ولا شك اننا سنعارض هذه المحاولات بكل ما لدينا من وسائل » .

واليوم ، واذا كانت المصالح البريطانية ترتكز اساسا على النفط المتوفر في هذه المنطقة بكميات هائلة ، فان قيمة الخليج من الناحية الستراتيجية لا تزال ذات اهمية كبيرة بالنسبة لبريطانيا . فمنذا ارغم البريطانيون على الجلاء عن قواعدهم في مصر بعد ثورة ١٩٥٢ ، وفي العراق بعد ثورة ١٩٥٨ ، حولوا القسم الاوفر من جنودهم ومعداتهم الى قبرص وعدن والبحرين.

ومنذ العدوان الثلاثي على السويس تحولت عدن من قاعدة بحرية بسيطة الى قاعدة استراتيجية ذات اهمية اساسية . فلقد ساهمت بشكل فعال ليس فقط في بقاء الوجود البريطاني في شبه الجزيرة العربية ، بل ايضا في الحماية الضرورية للامارات النفطية في الخليج .

وكانت عدن والبحرين قد اصبحتا اخر مركزين يمكن ان تنطلق منهما عمليات عسكرية بريطانية في حال وجود اي خطر على المصالح النفطية البريطانية ، وهذا ما حصل فعلا سنة ١٩٦١ في الكويت عندما انزل البريطانيون وحداتهم في الامارة لتمضم الكويت الى العراق.

وامام تصاعد الحركة الوطنية المسلحة التي جعلت بقاءهم في جنوب اليمن شبه مستحيل ، قرر البريطانيون سحب قواتهم من عدن والاعتراف باستقلال جنوب اليمن في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٧ . وسيزيد الجلاء عن عدن من اهمية قاعدة البحرين التي ستحل محلها .

وكانت الحكومة البريطانية في كتابها الابيض حول مسائل الدفاع بتاريخ ١٤ شباط ١٩٦٦ قد قررت اخلاء قاعدة عدن البحرية والجوية ونقل الجزء الاكبر من الـ ١٢ الف جندي الموجودين فيها الى جزر البحرين التي ستصبح المحور الاساسي للترتيب العسكري البريطاني في الشرق الاوسط . وان اختيار البحرين هو نتيجة طبيعية للستراتيجية البريطانية الجديدة التي تهدف الى تقاسم « مسؤوليات الدفاع » مع الولايات المتحدة التي تستثمر كل نفط البحرين ، والتي تملك مقرا عاما للبحرية هناك .

ومن جهة اخرى تشكل جزر البحرين منذ الان منطقة استراتيجية من الدرجة الاولى ترتكز على القواعد العسكرية التالية :

— قاعدة « المحرق » الجوية التي قدمها شيخ البحرين للحكومة البريطانية في سنة ١٩٥٤ .. كهدية ـ وتضم هذه القاعدة ثلاث وحدات من القوة الجوية البريطانية وعددا معينا من ناقلات الطائرات وناقلات المدرعات وبوسعها ان تستقبل ٧٥٠٠ جندي .

— قاعدة الجفير البحرية : وهي المقر العام للبحرية الامريكية في المنطقة .

— مطار الصخير وهو مطار عسكري يقع قرب المنشات النفطية .

— قاعدة الحمالة الجوية التي انشئت من اجل « الدفاع » عن الكويت ، بعد الازمة التي فجرها عبد الكريم قاسم في عام ١٩٦١ . وتعتبر هذه القاعدة البريطانية من اكبر قواعد آسيا . وقد كلف بناؤها مبلغ٧٠ مليون جنيه استرليني

— وهناك طبعا تحركات وطنية مستمرة في البحرين لكن امكانية سحق اي انتفاضة شعبية تبدو ممكنة . فليست البحرين سوى جزيرة صغيرة في الخليج العربي ، ولا يساعد هذا العامل الجغرافي على القيام بحرب ثورية من النوع القادر على سحق الوجود الامبريالي هناك .

اما بالنسبة للوجود البريطاني على شاطىء عمان ، فهناك قاعدة عسكرية في امارة الشارقة، وقبل استقلال عدن بقليل بدأ البريطانيون يوسعون هذه القاعدة لكي تتمكن من استقبال جزء من القوات التي تركت قاعدة عدن .

— في سلطنة مسقط وعمان توجد ايضا قاعدة عسكرية كبيرة بريطانية في المنطقة الواقعة ما بين مسقط وظفر .

— وتمنح الولايات المتحدة اهمية استراتيجية كبيرة لهذه المنطقة ، ولقد بنت قاعدة القهران على الشاطىء السعودي ، وقامت فيها احدث التجهيزات لكي تتمكن من استقبال القاذفات النووية التابعة « للستراتيجيك ايركوماند » ـ وتقع هذه القاعدة على نفس المسافة من قناة السويس وقاعدة كراشي وحقول النفط الموفياتية في القوقاز .

وكانت الحكومة البريطانية قد قررت في عام ١٩٦٦ ان تخفض نفقات الدفاع او ان تجعلها تستقر على مستوى معين ، وكانت هذه النفقات قد ارتفعت فعلا من ١٨٣٨ مليون جنيه في ١٩٦٤ الى ١٩٩٨ مليون جنيه في ١٩٦٥، و ٢١٢٠ مليون جنيه في ١٩٦٦ . وقد اصبحت تشكل عبئا ثقيلا على الخزينة البريطانية. وتوجه البريطانيون نحو الولايات المتحدة لتقاسمها هذا العبء ، خاصة وان الحكومة البريطانية قد قررت الجلاء عن الخليج في ١٩٧١ ، وبدات بالاتفاق مع الولايات المتحدة تقيم الاتصالات مع الانظمة الرجعية في السعودية وايران لتقنعها بتقاسم النفوذ والمسؤوليات في الخليج ، وبدات من جهة اخرى تضغط على مشايخ الخليج لكي يقيموا اتحاد الامارات ، هذا الكيان السياسي الزيف الذي سيسمح لبريطانيا بالبقاء فعليا في المنطقة بعد انسحاب قواتها سنة ١٩٧١ .

لماذا الانسحاب ؟

ان قرار الانسحاب العسكري لم يكن ناتجا عن صعوبات مالية فقط كما ادعت المصادر البريطانية حين صدر القرار انما الحقيقة ان اهم سبب للانسحاب العسكري المذكور ، انما جاء تلبية للاستراتيجية العسكرية للحلف الاطلنطي .

يقول الكتاب الابيض البريطاني الصادر في فبراير ١٩٦٨ والذي على اساسه صدر قرار تخفيض القوات البريطانية : « وعلى اي حال فسوف نضمن مصلحتنا في استقرار الشرق الاوسط والشرق الاقصى ، واحد الطرق التي تمكننا من ذلك هو استمرار العضوية في الحلف المركزي (السنتو) وحلف جنوب شرقي آسيا (السياتو) ، وسوف ننفذ التزاماتنا تجاه مستعمراتنا ونتمسك بوجود حامية في هونغ كونغ » .

اما الكتاب الابيض الاخر الصادر في تموز ١٩٦٨ فيطرح المسالة بشكل اوضح ، اذ يقول : « وفي حوالي نهاية ١٩٧١ موعد الانسحاب فان تركيز قواتنا في منطقة حلف شمال الاطلنطي سوف ينتج عنه ليس فقط تقوية قوة الحلفاء العسكرية بل ايضا التضامن السياسي للاعضاء الاوروبيين في الحلف ، وفي حوالي نهاية عام ١٩٧٢ سوف يتركز الجيش البريطاني فقط على هدفه الاول وهو حماية وسط اوروبا ، وقد تضمن مهماته المساهمة في عمليات « حفظ السلام » التي تقوم بها الولايات المتحدة وعمليات « الامن الداخلي » في الاراضي غير المستقلة ومساعدة الحلفاء في العمليات الارضية » .

اذن ستسحب القوات البريطانية من شرقي السويس وفقا لما هو مرسوم لها من قبل حلف شمالي الاطلنطي لتلعب دورا رئيسيا في وسط اوروبا ومناطق البحر الابيض المتوسط .

والمرشح لملء الفراغ الذي ستخلفه القوات البريطانية هو القوات الامريكية والاحلاف العسكرية الاستعمارية « كالسنتو » و «السياتو» وما يخطط له ان يقوم مثل منظمة الدفاع الاقليمية المقترح انشاؤها في منطقة الخليج العربي .

وفي مطلع عام ١٩٦٩ ، طلع علينا معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية في جامعة جورجتاون ليدعو الى زيادة القوة البحرية الامريكية في المحيط الهندي لتكون بالقرب من منطقة الخليج العربي الغنية بالبترول .

اذن العملية بكل وضوح ليست عملية سحب قوات عسكرية بريطانية شرقي السويس وانما هي عملية تبادل مواقع مع الامبريالية الامريكية في نطاق الاحلاف العسكرية العدوانية .

وفي تفاصيل قرار الانسحاب ينص الكتاب الابيض على ابقاء القوات البريطانية في جزيرة « مصيرة » التي تتحكم في مدخل الخليج العربي وجزيرة مصيرة هذه هي قاعدة عسكرية بحتة سبق للانكليز ان اجلوا بالقوة سكانها . ويجب ان نلاحظ زيارات كل الشخصيات البريطانية المهمة لهذه الجزيرة كلما كانوا في زيارة لمنطقة الخليج واخر هذه الزيارات العالية ، زيارة المستر « هيث » في نيسان ١٩٦٩ .

وبمناسبة وضع تقرير الجنرال ويلي الخاص بانشاء الجيش الاتحادي ، اشارت مصادر في البحرين الى ان السلاح الجوي الملكي مستعد للاحتفاظ بسرب لطائرات التدريب وسرب للنقل يرابطان في البحرين حتى بعد سنة ١٩٧١ ، وتضيف المصادر ان سرب النقل سيوافق على نقل قوات الاتحاد من مكان الى آخر اذا طلب منه ذلك !

وكان وزير الخارجية البريطاني ستيوارت قد صرح خلال زيارة لطهران قام بها في اواخر ايار ١٩٦٩ : « حتى لو افترضنا ـ وهذا محض افتراض ـ ان الانسحاب لن يتم في ١٩٧١ فسوف يتم بعد سنوات قليلة من هذا الموعد » واضاف الوزير : « على كل حال فان « معرفة » و « خبرة » بريطانيا ستظل تحت تصرف الامراء المحليين . وفي حال اي عدوان خارجي سنساعد الامراء بدون اي تردد » !

والحدث الاساسي الجديد بالنسبة لموضوع انسحاب القوات البريطانية من الخليج هو بدون شك فوز المحافظين في الانتخابات البريطانية وتسلمهم زمام السلطة :

هل سيغير المحافظون القرارات العمالية بالنسبة للخليج ؟

■ في العدد القادم :
٢ ـ اهمية الخليج الاقتصادية